PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Dostour**
DATE:	**21-December-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**230,000**
TITLE :	**EGP 62 billion is the new health insurance budget**
PAGE:	**06**
ARTICLE TYPE:	**Government News**
REPORTER:	**Walaa Gamal**

٦٢ مليار جنيه ميزانية التأمين الصحى الجديدة

كتبت - ولاء جمال:

كشف محمد معيط - مساعد أول وزير المالية للخزانة العامة - فى تصريحات خاصة لـ«الدستور»، عن حجم الميزانية المتوقعة لتنفيذ المرحلة الأولى لتطبيق قانون التأمين الصحى الاجتماعى الشامل، مؤكداً أنها تصل إلى حوالى ٢ مليار جنيه، وسوف تشمل ٥ محافظات هى السويس، بورسعيد، الإسماعيلية، بالإضافة إلى شمال وجنوب سيناء، موضحاً أنه لم يتحدد حتى الآن حجم الميزانية النهائية للمشروع.

وتوقع «معيط» أن يكون الحد الأقصى لتطبيق القانون ٥ سنوات، لافتاً إلى أن القطاع الخاص سيلعب دوراً مهماً فى هذا المشروع، لكونه نظاماً قومياً شاملاً لتوفير التغطية التأمينية للمواطنين.

وعن الميزانية المخصصة من الدولة للإنفاق الصحى الشامل على المواطنين، قال «معيط»: إنها تصل إلى قرابة الـ٥٤ مليار جنيه وتصل إلى ٦٢ مليار جنيه فى حالة إضافة بعض البرامج المختلفة التابعة للدولة إليها.

كان المهندس شريف إسماعيل - رئيس مجلس الوزراء - قد وجه مجموعة العمل الوزارية التى شُكلت بقرار من رئيس الوزراء يوم ٩ ديسمبر الجارى بعرض الدراسة الشاملة لمشروع قانون التأمين الصحى الشامل الجديد فى صيغته النهائية على مجلس الوزراء، تمهيداً لمراجعته ومناقشته بصورة تفصيلية.

وقال السفير حسام القاويش - المتحدث باسم مجلس الوزراء - إن رئيس الحكومة أكد أن مشروع القانون الجديد بات ملحاً بعد أكثر من خمسين عاماً من العمل بالقانون المعمول به حالياً، ويتواكب مع المستجدات والتغيرات التى طرأت خلال تلك الفترة.

وشدد رئيس الوزراء على أن برنامج الحكومة المقرر عرضه على مجلس النواب سيتضمن

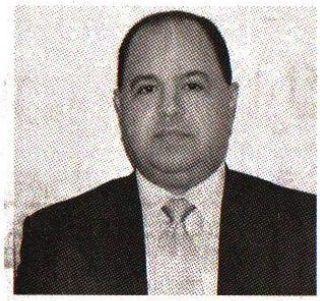

محمد معيط

مجموعة من البرامج المخصصة لتحسين الخدمات للمواطنين فى مختلف المجالات بصفة عامة والتعليم والصحة بصفة خاصة، مؤكداً أن هذا التوجه يأتى انطلاقاً من سياسة الدولة فى تحقيق العدالة الاجتماعية، واستكمالاً للجهود المبذولة لتحقيق العدالة المستدامة على الرغم من التحديات الاقتصادية، وشدد على أن الحكومة عازمة على اقتحام جميع المشاكل التى تواجه المواطنين خاصة فى المجال الصحى.

وأشار المتحدث الرسمى إلى أن مشروع القانون الجديد يعتمد على نظام التكافل الاجتماعى ويغطى جميع المواطنين، على أن تتحمل الدولة أعباءه عن غير القادرين، ويعتمد أيضاً على فصل التمويل عن تقديم الخدمة الصحية عن طريق إنشاء ثلاث هيئات هى هيئة التأمين الصحى التى تختص بتمويل نظام التأمين، وهيئة الرعاية الصحية التى تختص بتقديم الخدمات العلاجية بمستوياتها، والهيئة العامة للرقابة على القطاع الصحى والتى تعتبر هيئة الاعتماد والرقابة على المستشفيات التى تقدم الخدمة.